خطوة متأخرة فرضها اكتشاف منظومات التجسس الإسرائيلية

إخضاع تركيب الهوائيات وأجهزة الإرسال لموافقة مسبقة من هيئة الاتصالات

في ظل «الصراع» الدائر بين وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال شربل نحاس، والمدير العام للصيانة والاستثمار والمدير العام لشركة «أوجيرو» المهندس عبد المنعم يوسف، والذي يتفاقم يوماً بعد يوم من دون أن تلوح في الأفق امكانية حل في ظل حكومة تصريف الأعمال، وفي الوقت الذي انتقل فيه الخلاف الى «جدال» شبه يومي عبر وسائل الإعلام، حيث يتم تبادل الاتهامات و«النعوت» و«الصفات غير الحميدة»... تحرك موضوع الفوضى القائمة في نشر أجهزة الاتصالات على المباني والأبراج والشقق بشكل عشوائي، و«تذكرت» الهيئة المنظمة للاتصالات التي يرأسها بالإنابة الدكتور عماد حب الله (بعد استقالة رئيسها الأصيل كمال شحاده) أن من واجبها «ضبط» هذا الفلتان المؤذي بالصحة العامة وبالسلامة، ناهيك عن الاعتبارات الأمنية التي لها أيضاً أولوياتها.

وفي خطوة لافتة - وإن أتت متأخرة - دعت الهيئة عبر وسائل الإعلام، أصحاب المباني والعقارات ومراكز البث أو الأبراج المعدة لتركيب الهوائيات، الى عدم تركيب أية أجهزة اتصالات في أملاكهم الخاصة أو المستأجرة، ما لم يكن المشغل الجديد قد حصل من الهيئة المنظمة على الاتصالات على ترخيص باستعمال الأجهزة المنوي تركيبها. كذلك فرضت الهيئة على أصحاب المباني والعقارات، في مهلة لا تتجاوز الشهر، إبراز كافة الوثائق والمستندات والتراخيص التي اعتمدت لتجهيز وإشغال هذه المواقع، وطُلب إليهم الاحتفاظ بسجل لجميع المستأجرين لديهم.

وفي معلومات «الأفكار» أن الهيئة قررت إجراء كشف ميداني على كل

أبراج وأجهزة إرسال.

عماد حب الله

المواقع والأبراج المستعملة لأجهزة البث، للتأكد من تطبيق هذا التعميم، وأن إجراءات ستتخذ في حق المخالفين استناداً الى الصلاحيات التي أناطها قانون الاتصالات بالهيئة والمراسيم التنظيمية والتطبيقية التي ترعى عملها.

تعددت الأسباب... والقرار واحد!

وتشير المعلومات المتوافرة عن أسباب لجوء الهيئة المنظمة للاتصالات الى هذه الاجراءات الى أن تقارير عدة رفعت الى المسؤولين ركزت على سلسلة مخالفات ترتكب في مجال الاتصالات والتجهيزات أبرزها الآتي:

- أولاً: وجود أسباب أمنية دفعت الأجهزة المختصة في وزارتي الدفاع والداخلية الى لفت المسؤولين في الاتصالات الى أن المسح الدوري الذي تجريه الفروع الفنية في هذه الأجهزة، أظهر وجود أجهزة فنية تعمل على موجات «غير مضبوطة» أمنياً وموجودة على ترددات لا تشملها التراخيص المعطاة لشركات الاتصالات المعنية. إضافة الى أن بعض هذه الأجهزة يتم استيرادها من مصادر غير مسموح التعامل معها أو هي لا تخضع للمواصفات الفنية المطلوبة والمحددة في دفاتر الشروط الفنية الموضوعة لهذه الغاية. وقد أظهر المسح أيضاً أن بعض هذه الاتصالات له «مفاعيل أمنية» ويستعمل من قبل جهات معادية أو متواطئة أو ضمن مجموعات أمنية مشبوهة. وقد طلبت الأجهزة الأمنية حصر المعنيين بالأجهزة عن طريق معرفة هويات أصحاب التجهيزات المثبتة على الأبراج أو الأبنية لتسهيل عملية متابعتهم أو «مراقبتهم» عند الضرورة.
- ثانياً: ارتفاع الشكوى من الفوضى في تركيب أجهزة الاتصال والبث والهوائيات ووسائط نقل الترددات وغيرها من المسائل التقنية، ووجودها بين المنازل والشقق السكنية ما يؤثر سلباً على سلامة السكان نتيجة بعض الذبذبات التي تصدر عن أجهزة الإرسال غير «المفلترة» (Filtres) أو غير المزودة بأجهزة واقية تمتص ما تبثه هذه الأجهزة على الموجات المعتمدة لها.
- ثالثاً: استخدام ترددات من دون ترخيص مسبق من الهيئة، وهو أمر مخالف للقانون ويعرّض صاحبه للملاحقة القانونية والقضائية المناسبة.

اكتشاف منظومات التجسس

وفي هذا الإطار علمت «الأفكار» أن الجهات المختصة طلبت استيراد أجهزة رصد تلتقط ترددات غير متوافرة في لبنان بعدما تبين أن منظومات التجسس التي زرعتها إسرائيل في عدد من الأماكن اللبنانية الحساسة والاستراتيجية، تعمل على ترددات لا يمكن إلتقاطها من أجهزة الترصد والمتابعة الموجودة لدى الدولة اللبنانية حالياً، ومتى توافرت هذه الأجهزة الجديدة يمكن استكمال عمليات المسح الدوري الذي تجريه الجهات المعنية لمعرفة ما إذا كانت توجد منظومات تجسسية إسرائيلية أخرى على الأراضي اللبنانية بعد اكتشاف المنظومات الثلاث في صنين والباروك وتلة شمع في الجنوب.

وكشفت مصادر مطلعة ان تدبير الهيئة المنظمة للاتصالات يصب في جانب أساسي منه، في إطار تسهيل عمل الأجهزة الأمنية في كشف منظومات التجسس الإسرائيلية التي يعتقد بوجودها في عدد من المناطق اللبنانية والتي تم زرعها خلال فترات الاجتياح الإسرائيلي للبنان أو خلال حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦.

Select info